COUNTER TERRORISM
GLOBAL LTD

استراتيجية منقوصة: مشروع «مارشال» دولي لمواجهة الإرهاب في إفريقيا

أ. مصطفى شفيق علام

كاتب ومحلل سياسي – باحث في العلاقات الدولية

احتضنت العاصمة البوركينية (واجادوجو)، خلال الفترة ٦-٨ سبتمبر ٢٠١٧م، مؤتمراً دوليّاً حضره المئات من الخبراء والأكاديميّين والعسكريّين من نحو عشر دول إفريقية وأوروبية، للتباحث بشأن إمكانية افتتاح مشروع «مارشال» جديد؛ لمواجهة التحدّيات الأمنية في منطقة السّاحل والصحراء، التي تمثّل نقطة انطلاق للتنظيمات الإرهابية في القارة الإفريقية.

ووفقاً لمداخلات الخبراء في المؤتمر؛ فإنّ المشروع ينهض على إقامة عدّة مرتكزات، أبرزها: تنفيذ «برنامج مخصَّص للديون، يُتيح للدول الإفريقية التزوّد بالتجهيزات المناسبة؛ من أجل مواجهة التحدّيات الأمنية»، إضافةً إلى «إعداد استراتيجية لمكافحة الإرهاب على مستوى الدول الإفريقية، تتدرج في إطار خطّة مشتركة على مستوى الاقتصادات المحلية».

يأتي ذلك بعد نحو شَهْرَين من «قمّة مالي»، التي اتفق فيها قادة مجموعة دول السّاحل الخمس (مالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، وتشاد)، بمشاركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على إنشاء قوة إقليمية مشتركة ضدّ التنظيمات «الإرهابية» النّشطة بالمنطقة، وقوامها ٥ آلاف عنصر، بتكلفة تُقدّر بنحو ٤٢٣ مليون يورو، حيث اتفق الحضور على أن تبدأ تلك القوة مهامّها بنهاية العام الجاري، الأمر الذي يطرح تساؤلات جدّية: بشأن جدوى مثل هذه الاستراتيجيات «الفوقية» ذات الصبغة الأمنية؛ للتعاطي مع مخاطر الإرهاب في هذا الإقليم الإفريقي المضطرب!

مشروع مارشال: استدعاء منقوص للتاريخ:

استلهم المشروع «الإفريقي – الأوروبي» الجديد اسمه من «مشروع مارشال» التاريخي Marshall Plan، الذي نفّذته الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لإنقاذ أوروبا من آثار الحرب، وفقاً لقانون الإنعاش الأوروبي European Recovery Act الذي أقرّه الكونجرس الأمريكي في أبريل من عام ١٩٤٨م.

على الرّغم من هذا الاتفاق المظهري في الاسم؛ فإنّ ثمّة فروقاً جوهرية بين كلا المشروعَيْن؛ سياقيّاً وتطبيقيّاً، تجعل من استحضار هذا الاسم التاريخيّ البرّاق مجرّد واجهة «تضليلية» نحو مزيدٍ من إجراءات «عَسْكرة» إقليم السّاحل والصحراء؛ لصالح جيلٍ جديدٍ من الاستعماريّين الأوروبيّين، الذين يبتكرون اللافتات المضيئة لاصطياد «فراشات» المصالح والنفوذ في القارة الإفريقية؛ بنعومةٍ ويُسر.

إذ لم يكن «مشروع مارشال» التاريخي مجرّد حُزْمة من المساعدات والمِنَح والهِبَات والقروض الميّسرة الأمريكية لدول القارة الأوروبية، فحسب، لكنّه كان منظومةً استراتيجيةً متكاملةً، عمدت بها الولايات المتحدة إلى إنقاذ القارة الأوروبية من الوقوع في قبضة الأفكار الفاشية والنازية، والقومية المتعصّبة، مجدّداً؛ بفعل واقع الدّمار الذي شهدته القارة بعد سنواتٍ من الحرب والخراب.

لقد أدركت واشنطن، آنذاك، أنّ استمرار الأوضاع الاقتصادية المنهارة في أوروبا سيُساعد القوى المتطرّفة في المجتمعات الأوروبية على السيطرة على نُظُم الحُكم من جديد، لذلك كانت حُزْمة الإنقاذ الاقتصادي متوازيةً مع حُزَم أخرى ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية، أنتجت بِناءَ نُظُم ديمقراطية حقيقية، أعلت من ثقافة حقوق الإنسان، وقامت برعاية الحريات الفردية وحمايتها، وشملت بمظلتها الأطياف المجتمعية كافّةً؛ دونما تمييز أو إقصاء.

وهو الأمر الذي قفز بالقارة الأوروبية، بعد عقودٍ قليلة من بدء هذا المشروع الإنقاذي، من قارة الحروب العالمية إلى قارة «الاتحاد الأوروبي»؛ ذلك النمط الفريد من التعاون والتكامل بين الفُرقاء السابقين على الأصعدة كافّة، وصولاً إلى بناء الاستراتيجيات الدفاعية والأمنية والاقتصادية والسياسية المشتركة؛ على قَدَم المساواة.

بَيْد أنّ «مشروع واجادوجو المارشالي» الجديد هو: إعادة توظيف للمقاربات الأمنية العقيمة في التعاطي مع

ظاهـرة الإرهاب بالدول النامية، والتـي تهدف في الأخير إلـى إلقـاء اللّوم علـى الضّحية مـن دون المساس بهيبة الجلاد الذي يحمل مشعل المساعدة دوماً؛ استكمالاً للدَّوْر «الرّسَالـي» الذي طالمـا أجاد «الرجل الأوروبـي الأبيض» لَعِبَه في القارة السّمراء.

فحينمـا يكون (الضلـع الأول) من «مشـروع مارشال الإفريقـي» الجديد هو إقامة: «برنامـج مخصَّص للديون، يتيـح للدول التزوّد بالتجهيزات المناسبة من أجل مواجهة التحدّيـات الأمنية»؛ فإنّ هـذا يعني باختصـار: أنّ هَلُمّوا أيّها الأفارقة لإثقـال كاهلكم بالمزيد من الديون، ومن ثَمّ التبعيـة، فلدينا برنامج مخصَّص يتيح لكم التزوّد بأحدث صيحات الأسلحة الأوروبيـة الفعّالة حتى تقاتلوا الإرهاب، وتُخلّصـوا العالـمَ منـه، بينمـا تنتعش خزائـن شركات الأسلحـة الأوروبية التي لن تجد أفْضَـل من بلدانكم سوقاً لتصريف بضاعتها الراكدة!

وعندما يكـون (الضلع الثاني) من تلك الاستراتيجية هو: إنشاء قوّة إقليمية مشتركة ضدّ التنظيمات الإرهابية؛ فـإنّ هذا يستتبعـه وجود «قيـادة» لهذه القـوة المشتركة، ستكـون قَطْعاً «أوروبيـة»، فرنسية على الأرجـح، فإنّ هذا يحمـل معنًى واضحـاً: هـو استمـرار استدعـاء الأوروبي «الخَيِّـر» لإنقـاذ الإفريقـي «البائـس» الـذي لا يستطيـع العَيْش، وفقـاً للذّهنية الإمبريالية الأوروبية، بعيداً عن نِير الاستعمار والانضواء تحت لوائه.

وحتـى يكـون الأمرُ مقبـولاً؛ فـلا بأس مـن أن يحمل (الضلـع الثالث) من «مشروع مارشـال الإفريقي» «جزرة» إغراء تقليدية، مع الاكتفاء بعبـارةٍ مقتضبة حول: «إعداد استراتيجيـة لمكافحـة الإرهـاب علـى مستـوى الـدول، تتدرج في إطـار خطّة مشتركة على مستـوى الاقتصادات المحليـة»، إذ لا بأس فـي هذا الإطار أن يتـمّ تمويل بعض الخدمـات اللوجستيـة ذات الطبيعـة الاقتصادية في دول الإقليم، تصبّ بالأساس لصالح القوة العسكرية المشتركة بقيادتها الأوروبيـة، لا في صالح الإقليم الذي يفتقر بشدة إلـى تنمية حقيقية تحمـل مقوّمات التوطيـن والاستدامة؛ للخروج به من براثن الفقر والجهل والتخلّف والتبعية.

مارشال «تنموي».. هذا ما تريده إفريقيا:

وفقـاً للاقتصادي البريطانـي الشهير هارولد لاسكي Harold Laski؛ فإنّ ثمّة علاقةَ تناسبٍ عكسية بين التنميـة الاقتصادية والعنف بشكلٍ عام، وخصوصاً العنف المرتبط بأبعـادٍ سياسية، فكلما تزايدت مظاهر الإصلاح الاقتصادي فـي دولةٍ أو إقليم ما؛ انحسرت مظاهر العنف السياسي ومعدلاته في تلك الدّولة أو ذاك الإقليم، ومن ثمّ ينخفـض العنف في النُّظُم السياسيـة التي تعتمد الحداثة والإصـلاح، نظـراً لوجود مؤسّسـات سياسيـة واجتماعية واقتصادية وسيطة، تنظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتضبط بوصلة الحراك الاجتماعي حال انجرافه نحو تيار العنـف، وتعيده إلى مساره الطبيعـي العقلاني المنضبط، والعكسُ أيضاً صحيح.

وحينمـا تؤكد تقاريرُ معهد هيدلبيرج لأبحاث الصّراع الدولـي The Heidelberg Institute for International Conflict Research، للعامَيْـن ٢٠١٥م و٢٠١٦م، أنّ قـارة إفريقيـا تحتضن أكثر من ٤٨٪ من جملة الصّراعات العنيفة في العالم، منها نحو ٢١ صراعـاً مسلّحاً اندلع خـلال العام ٢٠١٥/٢٠١٦م، من بين ٤٣ صراعاً مسلّحاً حول العالم اندلع خلال تلك السّنة، كمـا تحتضن القارة مـا جملته ٩٧ صراعـاً مسلّحاً ممتداً، مـا بيـن دولـي وتحت دولـي، تمثّل نحـو ٢٥٪ مـن إجمالي الصراعات المسلّحة العنيفة في دول العالم، فإنّ هذا يعني أنّ مسـرح الإرهـاب قد نُصب وبـات مُهيئاً لـكلّ اللاعبين الإقليميّين والدوليّين للولوج إلى القارة من خلاله.

لا يعنـي هذا إنـكار وجـود مظاهر العنـف والإرهاب فـي إفريقيا، أو عدّهـا ظاهرة مصطنعة، بقـدر تأكيد أنّ تلـك الظاهرة تبقى في الأخير «عَرَضـاً» وليست «مَرَضاً»، فالمرضـ العضـال الحقيقي فـي جسد القـارة الإفريقية الواعـد هو «غياب التنمية المستدامـة»، واستنزاف موارد القارة عبر استغلال القوى الدولية الكبرى لثروات إفريقيا بشـكلٍ مباشر، وإغراق المجتمعـات الإفريقية في مستنقع الحروب والصّراعـات الأهلية المسلّحة، ومن ثمّ استغلال القـوى الكبـرى أيضاً لذلـك المنـاخ الصّراعـي لتعظيم مبيعاتهـا من السلاح، والتدّخل فـي صنع القرار الإفريقي مـن بوابـة الشّـرَاكات الأمنيـة المشروطـة، والتحالفات الاستراتيجية العسكريـة غير المتكافئة؛ كصورةٍ من صور الاستعمار الجديد للقارة.

بنـاءً عليه؛ فـلا يُوجد عاقـل يعارض أيـة مشروعات استراتيجيـة لمجابهـة ظاهرة الإرهاب فـي إفريقيا، لكن يجـب أن تَكُون تلك المشروعات أُطُراً حقيقيةً للعمل، وغير مُحَمّلَـة بأجندات المستعمِر القديـم وأهدافه الاستنزافية لخيـرات القـارة وثرواتها من جهـة، وواجهـة لـ«شَرْعنة» نُظُـم حكم ديكتاتورية فاسدة، لطالمـا هيّأت المناخ، على مدار عقودٍ سابقة، لنموّ التنظيمات الإرهابية وتوالدها في البيئة الإفريقية؛ من جهة أخرى.

إنّ المشـروع الاستراتيجـي الشامـل الـذي تتوفر له فرصٌ كبيـرةٌ لمواجهـة التهديـدات الإرهابية فـي البيئة الإفريقية، من الأهمية بمكانٍ أن يكون في الإطار التكاملي الشامـل نفسه الـذي تبنّاه «مشـروع مارشـال» التاريخي، الـذي أنقذت بـه الولايات المتحـدة حلفاءهـا الأوروبيّين من خطـر الوقوع في قبضـة الأفكار العنصريـة والقومية المتطرّفة من جديد.

ومما لا شـك فيـه؛ أنّ المدخـل الأمنـي يُعـدّ ركيزة أساسيـة لبناء استراتيجية متكاملـة لمجابهة الإرهاب في إفريقيـا، لكن من الضروري، لكي يؤتـي ثماره، أن يتكامل مع أبعـادٍ ومرتكزاتٍ أخرى لا تقلّ أهميـة، تتعلق بسياقاتٍ اقتصاديـة وسياسيـة واجتماعيـة وثقافية عـدّة، تنصهر بعضهـا مـع بعضها الآخر فـي بوتقة زمنيـة ملائمة؛ حتى تُؤْتِي ثمارها المرجوّة في الوقت المناسب.

وعليـه؛ فـإنّ الاقتصـار علـى المعالجـات الأمنية والاستخباراتيـة التقليديـة لمكافحة مظاهـر التطرّف والإرهـاب علـى الصّعيدَيْـن، الفكـري والعملياتي، في إفريقيـا، ممزوجـة ببعـض المساعـدات الاقتصادية، كأداة ابتـزاز معتادة في السياسـات الدولية، في أغلب الأحيـان لا يكـون ذا جـدوى علـى المديَيْـن، المتوسط والطويـل، مـا لـم تكـن ثمّـة خطّـةٌ مقترنـةٌ بحُزْمـة استراتيجيات سياسيـة وثقافية ومجتمعية واقتصادية، تقود إلى مصالحةٍ وطنيةٍ بين الأطراف المتصارعة في دول الأزمـات الإفريقية، وتُعلي من ثقافة الحوار البَنّاء، وتؤكّد مفردات الشفافية والحُكم الرشيد، وتقضي على منظومـة الفساد والاستبـداد والتمييز بيـن أبناء البلد الواحـد، للوصول إلى دولة الرفاهيـة، الركيزة الرئيسة للسّلـم والأمـن فـي القـارة السّمـراء، وفقاً لمـا أثبتته الخبـرة الأوروبية التاريخية فـي تجفيف منابع الفاشية القومية والقضاء على مسبّباتها.

القضـاء علـى الإرهاب فـي إفريقيـا إذاً لا يكون في: إعـلان الرئيـس الفرنسـي «ماكـرون»، على هامش قمّة مالـي- يوليـو ٢٠١٧م، أنّ باريـس ستقـدّم سبعيـن عربةً مدرعـةً وثمانية ملايين يـورو، إضافةً إلى دعـم لوجستي وعملياتـي للقوة العسكرية الجديدة التي أُطلق عليها اسم: «التحالـف من أجـل السّاحل»، في حين أنـه كان الأولى به أن يُطلـق عليه الاسم الحقيقي الهدفـي المنشود والمتّسق مع نياته، وهـو: «التحالف من أجل دعـم النفوذ الفرنسي في السّاحل».

كمـا أنّ القضـاء على الإرهـاب في إفريقيـا؛ لا يَكُون بوعـد الاتحـاد الأوروبـي بتقديـم ٥٠ مليون يـورو لصالح تجهيـز القـوة العسكريـة الإقليمية لـدول السّاحل، ولا في دَعْـوَة فرنسـا المأزومة ماليّاً، والتي تعانـي من عجزٍ كبيرٍ فـي الميزانية يحتّم عليهـا تقليص نفقاتهـا، لدول أخرى من الاتحاد الأوروبي، خصوصـاً ألمانيا وهولندا وبلجيكا، لأن تقـدّم دعماً للقـوة المشتركة، لحمايـة أوروبا برمّتها، مع طلبها دعمـاً ملموساً من الولايـات المتحدة الأمريكية الحاضـرة عسكريّـاً؛ من خـلال تسيير طائـرات من دون طيار تتمركز في النيجر.

وختاماً:

فـإنّ من ضروريـات القضـاء على الإرهـاب: تحقيق استدامـة التنميـة فـي إفريقيا، وهـذا يتطلـب أولاً- وفقاً لتقديـرات «وكالـة تأمين التجـارة الإفريقيـة» (ATI) للعـام ٢٠١٧م- سـدّ الفجـوة الخاصّـة بالبنيـة التحتيـة الأساسيـة في القارة، والتي تُقـدّر قيمتها بنحو ٩٠٠ مليار دولار، ومعالجـة المعضـلات الهيكليـة الأخـرى، وأهمّها: ضعـف الهيـاكل المؤسّسـية، والفسـاد، والافتقـار للحُكم الرشيـد، وانعـدام الكفـاءة فـي الأسـواق الاستثماريـة، مـع ضـرورة العمـل علـى تنويـع الاقتصـادات الحكومية والتحالفات الخارجيـة، الاقتصادية والعسكرية، والابتعاد قَـدْر المستطاع عـن فلك القـوى الاستعماريـة السابقة.. وبغير هذا؛ فإنّ البيئـة الإفريقية ستبقى إلى حينٍ حاضنةً خصبة لمعضلاتٍ أمنيةٍ عدّة، ليس أقلّها الإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجّار بالبشر ■